



كلمة معالي وزير التنمية السياسية
المهندس موسى المعاينة

ورشة عمل

" نحو قانون للاحزاب السياسية الاردنية منسجم مع المعايير الاقليمية "

3 تشرين أول / اكتوبر 2009

فندق لاند مارك - عمان الاردن

أسعد الله أوقاتكم :

في البدء أشكر لكم هذه الدعوة الكريمة لرعاية ورشة عمل تنعقد تحت عنوان هام هو: مدار بحثٍ ونقاشٍ واشتغالٍ دؤوب من مختلف أطراف العملية السياسية لتنمية دور الأحزاب السياسية، وتعزيز حضورها، ودورها في إنجاح التحولات الديمقراطية التي نسعى إليها في هذا البلد الأمين، وقد أخذنا على عاتقنا: أطراً رسمية وأهلية زمام المبادرات العديدة التي تزخر بها جنبات الوطن، والتي تساجل مكونات ومعطيات برنامج الإصلاح الوطني الشامل المستند الى دستورنا، وثوابتنا الوطنية الراسخة، حيث نصّ الدستور الأري، وكفل حق المواطن في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية دون أي تمييز يرتكن إلى الجنس أو اللون أو العرق ، بما في ذلك المشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية، ووضع برامجها، وهي مباحة في حدود الالتزام بالقوانين وعلى أسس ديمقراطية واضحة، بل لقد عدّ الدستور هذه المشاركة واجباً وطنياً، اثراءً للحياة العامة، وتحقيقاً لمصالح الدولة العليا .

إن تفعيل الحياة السياسية في بلدنا وتجزير وترسيخ تجربتنا الحزبية هي رغبة ملكية سامية، نصّت عليها خطابات العرش السامية، وكتب التكليف الموجهة للحكومات المتعاقبة: تحقيقاً للتعددية السياسية وعلى أساس من الشراكة الحقيقية والتكافل بين السلطات وبين الحكومة والمجتمع المدني ، في إطار من العمل المؤسسي المستند الى الدستور: نصّاً وروحاً، والمنطلق من أن الأمة: هي مصدر السلطات ، ما يجعلنا شركاء في ادارة شؤون الوطن، وفي الوقوف المقتدر أمام عديد التحديات الداخلية والاقليمية والدولية لتجاوزها ، وصون منجز الوطن، والبناء عليه قدماً بقوة ومنعة بالتحلي بروح المسؤولية، والانتماء والولاء للوطن وقيادته .

فالديمقراطية ايها الحضور الكريم ليست مشروعاً منجزاً ويُملي على المجتمع وهيئاته وقواه الحية ليرسخ: العدالة، والمساواة، واحترام حقوق المواطن المنصوص عليها في الدستور، وفي العهود والمواثيق الدولية، بل هو مشروع في طريقه الى الانجاز في كل يوم، يُراعي في اجراء تحولاته وبدائله خصوصية المجتمعات وثقافتها وهويتها الحضارية، وجاهزيتها لانجاح التحولات الديمقراطية.

إن التجربة الحزبية ايها الحضور الكريم في بلدنا تجربة عريقة ومهمة وتستحق القراءة والمعاينة في سياقاتها التاريخية، حيث لعبت الأحزاب الوطنية دوراً هاماً في تعميق وعي الجماهير، وفي ادراج جهودها في سياق المشروع التحرري النهضوي الذي عبر عن طموحات وأمني الشعب الأردني، ملبياً مصلحة الدولة وأهدافها، العليا، وضامناً، ومحافظاً على صالح مواطنيها العام ، فالأحزاب السياسية ركن أساسي من أركان المجتمع المدني ، والتعددية السياسية هي إحدى أهم روافع النجاح التحولات الديمقراطية ، وحيث الدولة ممثلة بالقوانين والأنظمة هي الضامنة والحامية للتنافسية السياسية، ولتكامل السلطات.

من هنا تبرز أهمية القوانين الناظمة للعمل العام ومنها: قانون الأحزاب السياسية، محلّ النقاش والمداولة في هذه الورشة التي ستشهد كذلك اطلاق الكتاب الصادر عن مبادرة التنمية البرلمانية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والمعني باصلاح قوانين الاحزاب، وتنمية دورها، وحضورها بوصفها أحد أهم مسارات مشروع الاصلاح العام المتوزع على محاور: سياسية واجتماعية واقتصادية ومعرفية ما افرقت إلا لتكامل من جديد .

ولتظل الحاجة قائمة لحوار يتجدد حول القوانين الناظمة للعمل العام وعلاقتها بخصوصية، وثقافة المجتمع، ومدى انسجامها مع المعايير الاقليمية ، وهنا فإن بلدنا بقيادته الحكيمة التي تستشرف على الدوام مكان المستقبل قد وضّع على قائمة الدول الساعية لانجاز عقد ديمقراطي للمواطن بدولته ، ينجز مشروعه الاصلاحية بتدرج وأمان يتيح للمواطن الانخراط الفاعل في مختلف مؤسسات وهيئات المجتمع المدني سواء أكانت أحزاباً أم نقابات أم مؤسسات متعددة الأهداف والغايات بما يضمن مشاركة فاعلة في صنع القرار .

كما أن الحاجة تظل قائمة لمبادرات وحوارات بين الأحزاب ومنظمات وهيئات المجتمع المدني لاستخلاص الدروس من التجارب الماضية و القائمة والتطلع لأفضل ممارسات العمل السياسي والارتقاء به، فتحديات التجربة الحزبية الأردنية ماثلة ايضاً فيما يتعلق: بالقوانين، والاستراتيجيات، وبرامج العمل ومشاركة المرأة والشباب والتحويل، واعتماد معايير الشفافية، والموضوعية والديمقراطية في إدارة العمل الحزبي، وانتاج المعرفة اللازمة المساعدة على دفع مسيرة العمل الحزبي وفق نهج ديمقراطي مؤسسي يستند الى

التخطيط والاعداد ووفق الضوابط الديمقراطية، وهي من مطلوبات التنمية السياسية التي تلي من بعدُ
مطلوبات الواقع السياسي، ما يوصل الى هدف الحاكمة الرشيدة المستندة الى الوعي الجماهيري، والمعرفة
المستفيضة بخبرات وحاجات المجتمع، والتحديات المستمرة للحكم الديمقراطي .

إن حق العمل السياسي هو جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية، وهو ركن من اركان الدولة
الديمقراطية المعاصرة التي يتطلع سيد البلاد لجعلها في مقدمة الدول المنجزة لبرامج الإصلاح الشامل: المعزز
لقدرات وموارد المجتمع ، والباني لصروح التنمية الراسخة في اجواء من العدالة، والكرامة كما يؤكد جلاله
الملك في كل مرة يتوجه فيها الى مواطنيه .

من جديد اشكركم، واشكر مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي على مبادراتهم هذه متمنياً
لهذه الورشة النجاح والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Al-Quds Center for Political Studies

 213566- Amman 11121 Jordan

 +962 6 5674868

 +962 6 5651931

 +962 6 5674868

 Info@alqudscenter.org

 web: www.alqudscenter.org